نقد آراء المجدّدين والميسّرين في اللغة: شوقي ضيف ومحمد عيد أنموذجين

أ. د. حجت رسولى
htrasouli@gmail.com
أ. د. محمد ابراهيم خليفة شوشترى
Mohamadshoshtari144@gmail.com
م. م. آلاء احمد شهاب السويعدي
alaa1993ahmed1993@gmail.com
وزارة التربية ـ المديرية العامة لتربية بغداد
جامعة الشهيد بهشتي ـ كلية التربية للعلوم الانسانية ـ قسم اللغة العربية وآدابها

الملخص:-

تُعَدّ قضية التجديد والتيسير في اللغة العربية من القضايا التي أثارت جدلًا واسعًا بين اللغويين والمفكرين، حيث يرى بعضهم أن تطوير اللغة وتيسير قواعدها أمر ضروري لمواكبة العصر، بينما يحذر آخرون من أن هذه المحاولات قد تؤدي إلى إضعاف الفصحى وطمس هويتها. يهدف هذا البحث إلى تحليل ونقد آراء المجددين والميسرين، من خلال دراسة مبرراتهم وأهدافهم، والتعرف على أثر هذه التوجهات على بنية اللغة ومستقبلها.

ينطلق البحث من مجموعة من الأسئلة، أبرزها: إلى أي مدى يمكن اعتبار التجديد والتيسير ضرورة لغوية؟ وما حدودهما المقبولة دون الإضرار بأصالة اللغة؟ وهل يؤدي التيسير إلى تسهيل التعلم أم إلى إضعاف المهارات اللغوية؟ وبناءً على ذلك، يفترض البحث أن هناك حاجة إلى منهج متوازن يجمع بين التطوير والمحافظة، بحيث يُسمح بتحديث اللغة دون المساس بجوهرها وقواعدها الأساسية.

يعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، حيث يتم استعراض آراء المجددين والميسرين ومناقشتها من خلال تحليل أمثلة واقعية من محاولات التجديد اللغوي، ثم تقديم رؤية نقدية تستند إلى معايير لغوية رصينة. وتوصل البحث إلى أن التجديد والتيسير قد يكونان إيجابيين إذا تمت مراعاتهما ضمن ضوابط علمية ومنهجية واضحة، أما الإفراط فيهما دون دراسة دقيقة فقد يؤدي إلى تفكك البنية اللغوية وإضعاف التواصل باللغة الفصحى. لذا، يوصي البحث بضرورة وضع ضوابط أكاديمية لأي عملية تطوير لغوي، وإشراك المؤسسات اللغوية المختصة في هذه العملية للحفاظ على توازن اللغة بين الأصالة والتجديد.

الكلمات المفتاحية: التجديد اللغوي، التيسير اللغوي، النقل اللغوي، المجددين والميسرين في اللغة.

A Critical Study of Language Reform and Simplification: Shawqi Daif and Muhammad Eid as Two Representative Models

Prof. Dr. Hojjat Rasouli
Prof. Dr. mohammad Ibrahim khalifeh shoshtary
Asst. Lect. Alaa Ahmed Shihab Al-Suwaidi
Ministry of Education, General Directorate of Education, Bagdad

Abstract:-

The issue of linguistic reform and simplification in the Arabic language is considered one of the most controversial topics among linguists and intellectuals. Some believe that developing the language and simplifying its rules is necessary to keep pace with the modern era, while others warn that such attempts may weaken Classical Arabic and obscure its identity. This study aims to analyze and critique the views of reformists and simplifiers by examining their justifications and objectives and exploring the impact of these approaches on the structure and future of the language.

The research is guided by several key questions, most notably: To what extent can reform and simplification be considered a linguistic necessity? What are their acceptable limits without harming the authenticity of the language? Does simplification lead to easier learning or to the weakening of linguistic skills? Accordingly, the study hypothesizes that there is a need for a balanced approach that combines development with preservation—allowing for the modernization of the language without compromising its essence and fundamental rules.

The research adopts an analytical and critical methodology, reviewing and discussing the views of reformists and simplifiers through the analysis of real examples of linguistic reform attempts. A critical perspective is then presented based on sound linguistic standards. The study concludes that reform and simplification can be positive if applied within clear scientific and methodological guidelines. However, excessive reform without careful study may lead to the fragmentation of the language's structure and the weakening of communication in Classical Arabic. Therefore, the study recommends the establishment of academic regulations for any process of linguistic development and emphasizes the involvement of specialized linguistic institutions to maintain a balance between authenticity and innovation.

Keywords: *Linguistic reform, linguistic simplification, language transfer, reformists and simplifiers in language.*

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:ـ

يُعَدّ التجديد والتيسير في اللغة العربية من القضايا التي أثارت جدلًا واسعًا بين اللغويين والنقاد، إذ تباينت الآراء بين مؤيد يرى فيهما ضرورة لمواكبة تطورات العصر، ومعارض يخشى أن يؤدي ذلك إلى تفكيك البنية اللغوية الأصيلة. فالتجديد يُعنى بإدخال رؤى حديثة لتطوير اللغة بما يضمن استمرارها وحيويتها، في حين أن التيسير يهدف إلى تبسيط القواعد والمفاهيم اللغوية، مما يسهل تعلمها واستخدامها دون الإخلال بجوهرها. وفي ظل التغيرات اللغوية المتسارعة، بات من المهم دراسة أثر هذه الحركات الإصلاحية على العربية، خاصة في ضوء جهود عدد من العلماء الذين سعوا إلى إعادة النظر في القواعد النحوية والصرفية وأساليب تدريسها، ومن أبرزهم شوقي ضيف ومحمد عيد.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية لغوية معاصرة ذات أبعاد فكرية وتعليمية مهمة، حيث يسعى إلى نقد آراء المجددين والميسّرين، وبيان مدى إسهامها في تعزيز اللغة العربية أو إضعافها. فهل أسهمت هذه المحاولات في تسهيل تعلم العربية وتعزيز انتشارها، أم أنها أدت إلى تقويض بنيتها الصارمة؟ وما حدود التجديد المقبول قبل أن يتحوّل إلى تحريف؟ هذه التساؤلات تشكّل جوهر الإشكالية التي يتناولها البحث، حيث سيتم تحليل آراء شوقي ضيف ومحمد عيد كنموذجين بارزين في هذا المجال، والنظر في مدى انسجام رؤاهما مع طبيعة العربية واحتياجات متعلميها.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم استعراض آراء المجددين والميسّرين وتحليلها نقديًا، مع مقارنتها بالاتجاهات التقليدية في دراسة اللغة. كما سيتم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور هذه الأفكار وسياقها الفكري. ومن خلال هذا البحث، نحاول الإجابة عن عدد من الأسئلة المحورية، منها: ما الأسس

التي استند إليها المجددون والميسّرون في رؤاهم؟ إلى أي مدى تتوافق هذه المحاولات مع طبيعة اللغة العربية وقواعدها؟ وما تأثيرها على تعليم العربية للناطقين بها وغير الناطقين؟ وأخيرًا، هل يمكن تحقيق التوازن بين الحفاظ على أصالة اللغة وتطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر؟

الدراسات السابقة:

١. عبد الله، ليث قهير (د.ت). "ملامح تجديد النحو وتيسيره عند شوقي ضيف"

تتناول الدراسة استعراض الابتكارات التي أدخلها شوقي ضيف لتجديد قواعد النحو العربي. يناقش الباحث أساليب تيسير النحو ومدى قابلية تطبيقها عمليًا. يُقيّم البحث الإسهامات النظرية والتربوية التي قدمها شوقي ضيف. كما يعرض نقدًا موضوعيًا لهذه الأساليب ويطرح توصيات لتطوير العملية التعليمية.

٢. عمبار كسنو (٢٠١٦). "تجديد النحو عند إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف (دراسة مقارنة)"

يقارن البحث بين منهجي تجديد النحو لدى إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف. يستعرض الدراسة الفروق والتشابهات في الابتكارات والأساليب التعليمية لكل منهما. يُبرز تأثير كل طريقة على تحديث قواعد النحو وتيسيرها. كما يُقيّم الدراسة مدى استجابة المناهج المعاصرة لهذه التجديدات. وتُستخلص رؤى لتطوير التعليم اللغوي استنادًا إلى النتائج.

٣. محمود، فتوح (٢٠١٧). "إسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو العربي على المتعلمين"

يركز البحث على تحليل إسهامات شوقي ضيف في تبسيط قواعد النحو العربي. يُظهر الدراسة كيف جعل ضيف النحو أكثر قابلية للفهم والتطبيق بين الطلاب. يُقيم البحث التأثير العملي والنظري لأساليبه في التعليم. كما يتطرق إلى التحديات التي

واجهت تطبيق هذه الابتكارات. وتختتم الدراسة بتوصيات لتعزيز طرق تيسير النحو في المناهج الدراسية.

٤. حسيني، محمد باقر (د.ت). "دراسة نقدية في تطور فكرة التجديد في النحو العربي عند شوقي ضيف"

تُحلل الدراسة النقدية مراحل تطور فكرة التجديد في النحو العربي كما طرحتها شوقي ضيف. يستعرض البحث كيفية تطور الأساليب والابتكارات التي ساهمت في تيسير النحو. يُناقش العوامل التاريخية والمعاصرة التي أثرت في هذه العملية. يُقيّم البحث الأسس النظرية والتطبيقية لأسلوب التجديد. ويختتم بتوصيات لتحسين وتطوير المناهج النحوية.

٥. المدني، إيمان (٢٠٢٠). "الاستقرار النحوي عند المحدثين محمد عيد انموذجا"

تركز الدراسة على مفهوم الاستقرار النحوي من منظور المحدثين، مع استعراض نموذج محمد عيد. تبحث الدراسة كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على القواعد وتجديدها في السياق المعاصر. تُسلّط الضوء على العوامل المؤثرة في استقرار النحو العربي لدى المحدثين. تُقيّم الدراسة الفوائد والتحديات في تطبيق هذه المفاهيم. وتختتم بتوصيات عملية لتطوير المناهج الدراسية في النحو.

٦. الطيب، زارب (٢٠١٨). "تيسير النحو العربي بين القدامى والمحدثين: دراسة وصفية مقارنة"

تقدم الدراسة مقارنة وصفية بين الأساليب التقليدية والحديثة في تيسير قواعد النحو العربي. يستعرض البحث الفروقات في النهج بين القدامى والمحدثين. يُقيّم الدراسة فعالية كل طريقة في تبسيط النحو وتيسيره للمتعلمين. يُبرز التحديات والفرص الناتجة عن الدمج بين الطريقتين. وتختتم الدراسة بتوصيات لتحسين العملية التعليمية عبر الاستفادة من التجارب المختلفة

المبحث الأول

التجديد في اللغة:

التجديد مشتق من "الجِدَّة"، وهو مصدر "الجديد"، كما يقال: "جَدَّ فلانٌ ثوبًا" أي استبدله بآخر جديد. وقد جاء في الشعر:

"يجدّ ويبلى والمصير إلى بلى"

والجديد يطلق على المذكر والمؤنث على حد سواء، لكونه اسم مفعول بمعنى "مُجَدَّد"[1].

التجديد في الاصطلاح اللغوي:

في مجال اللغة، يشير مفهوم التجديد إلى تحديثها وتطويرها بما يتناسب مع المستجدات العصرية، مع الحفاظ على أصالتها. ويتحقق ذلك من خلال إدخال مفردات ومصطلحات جديدة، تبسيط القواعد، ومواءمة اللغة مع التطورات الثقافية والتكنولوجية لضمان استمرارها وحيويتها.[2]

التجديد في الاصطلاح الشرعي:

يعني التجديد في السياق الشرعي إحياء السنن التي اندثرت، والعمل بما جاء في القرآن والسنة، مع التمييز بين السنة والبدعة، ودعم أهل السنة في مواجهة البدع والمحدثات[3].

مفهوم التجديد:

التجديد مشتق من الفعل "جَدَّدَ"، والذي يعود إلى الجذر اللغوي "ج-د-د"، ويدل على الإتيان بشيء جديد، أو إعادة الشيء إلى حالته الأصلية مع تحسينه

(١) الفراهيدي، الخليل بن احمد، كتاب العين. باب الجيم، ص٢٢٢.

(٢) ينظر: العفيف، الأخضر، إصلاح العربية، ص٣١٤.

(٣) ايادي، محمد شمس الحق، عون المعبود في شرح سنن ابي داوود . ج١١، ص٢٥٩.

وتطويره. كما يشمل إزالة القديم أو إصلاح الموجود ليبدو حديثًا، أو حتى ابتكار أمر غير مسبوق. وعليه، فإن التجديد يشمل معاني الإحياء، التحديث، والتغيير بما يواكب المستجدات، أو إعادة الأصالة بأسلوب معاصر.[1]

وقد عبّر جبران خليل جبران عن فكرة التجديد باعتباره ضرورة لاستمرار الحياة، فجمود الفكر يؤدي إلى زواله. كما قال في أبياته:

أإنما الكونُ حياةٌ مُتجدّدْ فإذا ما سَكنتْ روحُكَ فناء

أهم العلماء الذين نادوا بالتجديد اللغوي:

شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو

ابراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو

عبد الصعيد المتعال في كتابه النحو الجديد

شوقي ضيف:

شوقي ضيف (١٩١٠-٢٠٠٥) كان أديبًا ومؤرخًا وناقدًا مصريًا، وأحد أبرز علماء اللغة العربية في العصر الحديث. وُلد في محافظة دمياط، وتخرج في كلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث تتلمذ على يد كبار الأساتذة مثل طه حسين. تولى رئاسة مجمع اللغة العربية بالقاهرة وساهم في تطوير الدراسات اللغوية والأدبية، ألّف العديد من الكتب التي أثرت المكتبة العربية، من أبرزها سلسلة تاريخ الأدب العربي التي تناول فيها تطور الأدب العربي عبر العصور، فضلًا عن مؤلفاته في النحو والبلاغة والتفسير اللغوي. عُرف بأسلوبه السهل ومنهجه التيسيري، حيث سعى إلى تبسيط القواعد النحوية وإعادة تنظيمها بطريقة تساعد المتعلمين. حصل على العديد من الجوائز والتكريمات، منها جائزة الدولة التقديرية في الآداب[2].

(١) ابن منظور، لسان العرب،ج٢، ص٤٤٤-٤٤٥.

(٢) ينظر: ويكيبديا شوقي ضيف، https://ar.m.wikipedia.org.

استمد شوقي ضيف أفكاره في تجديد النحو العربي من كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، الذي كان متأثراً بالمذهب الظاهري في عصر الموحدين. لم يكن هدف ابن مضاء هدم النحو لذاته، بل كان يسعى إلى تقويضه باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقي، الذي كان جزءاً من الثورة عليه[1] ومع ذلك، لم يتجاوز شوقي ضيف في هذه المرحلة حدود الترويج لأفكار ابن مضاء، حيث لم يضف إليها جديداً، نظراً لعدم تركيزه الكامل على هذه القضية.

ورغم ذلك، كان لهذه المرحلة تأثير كبير على حركة التجديد في النحو، حيث وجد المجددون في شوقي ضيف، إلى جانب طه حسين—الذي كان يشيد بكتاب ابن مضاء ويثني عليه كثيراً ❖ قدوة لهم. كما أنهم استفادوا من كتاب الرد على النحاة، لما يتضمنه من أسس وأصول موضوعية مكنتهم من خوض معركة التجديد في النحو العربي.

دراسة نقدية لآراء شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو:

أولاً: حول اعادة التنسيق شوقي ضيف، بصفته أحد رواد الدراسات اللغوية الحديثة، لم يكن مجرد ناقد أو مؤرخ للغة، بل كان مُجدِّداً حاول إعادة تشكيل بنية النحو العربي وفق رؤية أكثر انسجاماً ومنهجية. في مشروعه لإعادة تنسيق أبواب النحو، الذي يظهر في الجداول الواردة في الكتاب، يتضح أنه لم يقتصر على إعادة ترتيب الأبواب التقليدية، بل تجاوز ذلك إلى غربلة بعض الأبواب وتصنيفها في مواضع أكثر ارتباطًا بطبيعتها الوظيفية[2].

بين التجديد والتقليد: هل حقق شوقي ضيف التوازن؟

ما يثير الانتباه في إعادة الترتيب هذه هو أنها تعكس نظرة نقدية إلى التشعب الزائد في بعض الأبواب، إذ عمد ضيف إلى دمج بعض القضايا النحوية ضمن

(١) ينظر: الراجحي، عبده، دروس في كتب النحو، ص١٧١-١٧٢.

(٢) ينظر: ضيف، شوقي، تجديد النحو، ص١١-٢٢.

أبواب أخرى، كإدخال "كان وأخواتها" و"كاد وأخواتها" في باب المفعول به، وكذلك إدراج "الاستثناء" ضمن أبواب أخرى لارتباطه بآليات الإعمال النحوي، بدلًا من إبقائه كقسم منفصل. هذه الخطوة تُظهر وعيًا عميقًا بالوظائف النحوية، ولكنها في الوقت ذاته قد تثير تساؤلات حول مدى تقبّل الدارسين لهذا التغيير، خاصة في ظل ترسّخ التصنيفات القديمة في الذهن العربي التقليدي.

من الملاحظ أن ضيف لم يعبث بالبنية التقليدية للنحو العربي بقدر ما حاول إعادة تشكيلها بطريقة أكثر منطقية. فمثلًا، استبعد الميزان الصرفي والإعلال من الأبواب النحوية، معتبرًا أنهما من اختصاص علم الصرف، وهو توجه منطقي يتماشى مع الفصل بين العلوم اللغوية. لكنه في المقابل أبقى بعض القضايا الجدلية مثل "التنازع" رغم أنها قد تكون أقرب للدرس البلاغي أو الفلسفي منها إلى البنية التركيبية الصارمة[1].

رؤية نقدية للإصلاح النحوي:

يبقى السؤال الأهم: هل كانت هذه المحاولة كافية لجعل النحو أكثر سهولة؟ على الرغم من أن إعادة التنسيق التي قام بها ضيف تسهم في تخفيف التعقيد النظري، إلا أنها في الوقت ذاته تتطلب إعادة تأهيل للدارسين والمعلمين للتأقلم مع هذه التغيرات. فالنحو العربي ليس مجرد تصنيفات نظرية، بل هو نظام متكامل متجذر في التراث التعليمي واللساني العربي. لذا، فإن أي محاولة للتجديد يجب أن توازن بين تبسيط القواعد وبين الحفاظ على الهوية النحوية.

ما قام به شوقي ضيف ليس مجرد ترتيب جديد، بل هو دعوة لإعادة التفكير في بنية النحو نفسه. لكن يبقى التحدي الأكبر في مدى تقبّل المؤسسات التعليمية لهذا الطرح، ومدى قابليته للتطبيق العملي دون أن يفقد النحو جوهره أو يتحوّل إلى تجربة منعزلة عن الواقع اللغوي.

(١) ينظر: عيد، محمد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص٣٠ .

ثانياً: في حذف الزوائد النحوية:

شوقي ضيف، في إطار تطويره لتصنيف جديد للنحو العربي، اقترح حذف العديد من القواعد الزائدة التي لا ترى ضرورة في اللغة المعاصرة، أو التي تتسبب في تعقيد التعليم النحوي. من أبرز مقترحاته:

١. حذف الشروط الصرفية النادرة: استغنى عن شروط اشتقاق اسم التفضيل والتعجب، وأيضًا بعض القواعد الخاصة بصياغة اسم الآلة والنسب.

٢. حذف قواعد التقديم والتأخير: قام بحذف الكثير من القواعد التي تتعلق بحالات التقديم والتأخير في الجمل الاسمية، مشيرًا إلى أن الكثير منها لا يتناسب مع اللغة العربية الحديثة، بل هو نتاج للميل الشعري في النصوص القديمة.

٣. إلغاء إعمال "ليت" مع "ما" الكافة: استغنى عن إعمال "ليت" مع "ما" الكافة بسبب وجود شاهد واحد فقط يُحتسب عليه إعمالها.

٤. حذف العطف على "إن" واسمها بالرفع: اقترح إلغاء العطف بالرفع على "إن" واسمها، إذ يرى أن هذا العطف ليس ضروريًا في اللغة العربية.

٥. إلغاء العطف على "لا" النافية للجنس بالرفع: شدد على إلغاء العطف على اسم "لا" بالرفع والاكتفاء بالنصب، وذلك لتبسيط القواعد النحوية.

٦. تبسيط التوابع في النحو: ألغى الاحتمالات المعقدة في بعض التوابع، مثل تابع المنادى، وعزز النصب في نعت المضاف لاسم الفاعل أو اسم المفعول، للتيسير على المتعلمين[1].

النقد العلمي لآراء شوقي ضيف:

إن آراء شوقي ضيف في حذف الزوائد النحوية تحمل منطقًا معاصرًا، يتسم

(١) ينظر: ضيف، تجديد النحو، ص٣٤-٤٠.

بالتبسيط والتركيز على الأساسيات التي تسهل تعليم النحو العربي. ورغم أهمية هذا النهج في تسهيل القواعد النحوية، إلا أن هناك بعض النقاط التي تحتاج إلى إعادة نظر، وتحديداً من حيث تجريد بعض القواعد من السياقات الأدبية والبلاغية:

١. حذف التقديم والتأخير:

- النقد: مع أن شوقي ضيف قد يبرر اختصاره لقواعد التقديم والتأخير بالقول إن اللغة العربية كانت في الأصل لغة شعرية ولا تلتزم دائمًا بالقواعد النحوية، إلا أن هذه الفكرة تتعارض مع دور النحو في تنظيم اللغة وتوجيهها نحو المعنى الصحيح في كافة السياقات. لا يمكننا القول إن لغة الشعر تتسم بالفوضى النحوية؛ إذ إن النحو كان، ولا يزال، أداة مهمة لضبط المعنى في النصوص الأدبية.
- الحجة: كما يؤكد ابن جني في "سر صناعة الإعراب"، فإن النحو ليس مجرد أداة للتنظيم، بل أداة لفهم المعاني الدقيقة في الأبيات الشعرية، وبالتالي لا يجوز إغفال بعض الأشكال التي يُعد فيها التقديم والتأخير ضرورة[1].

٢. إلغاء إعمال "ليت" مع "ما" الكافة:

- النقد: اعتراض شوقي ضيف على إعمال "ليت" مع "ما" الكافة يثير التساؤلات حول مدى جدوى استبعاد القاعدة في حالة تعليم اللغة العربية للطلاب. فعلى الرغم من ندرة الاستخدام، إلا أن الاستغناء عنها قد يؤدي إلى حذف أسلوب مهم موجود في الأدب العربي وفي القرآن الكريم.
- الحجة: ابن مالك في "الألفية" يعترف بوجود استثناءات في القواعد اللغوية، وأن تلك الاستثناءات يمكن أن تُدَرّس في مراحل متقدمة بدلاً من إلغائها كلية.

(١) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ص٥.

٣. إلغاء العطف على "إن" واسمها بالرفع:

- النقد: الرأي الذي يقترح إلغاء العطف على "إن" واسمها بالرفع يعكس تيسيرًا من جانب، لكنه يفرط في تبسيط قواعد النحو. إن هذه القاعدة تساهم في تقوية فهم المتعلم للتنوع اللغوي، سواء كان في السياقات الأدبية أو اللغوية اليومية.
- الحجة: يرى الزمخشري في "الكشاف" أن عطف الخبر على "إن" واسمها بالرفع يجوز لأغراض بلاغية، وهو ما يعزز الفكرة بأن القواعد النحوية ليست مجرد قواعد جامدة بل تخدم غرضًا جماليًا ومعنويًا أيضًا.

٤. تبسيط التوابع في النحو:

- النقد: بالرغم من أن تبسيط التوابع وفرض التقييد في إعراب التوابع هو خطوة مهمة لتسهيل تدريس النحو، إلا أن ذلك يحد من قدرة المتعلم على التعامل مع التنوع اللغوي في مختلف النصوص. فقد يجد الباحثون والطلاب المتخصصون صعوبة في التعامل مع النصوص المعقدة إذا اقتصرت القواعد على وجه واحد فقط.
- الحجة: الحريري في "المقامات" يرى أن التعدد في الإعراب والتفسير يُثري الفهم اللغوي ويمنح المتعلمين أدوات مرنة للتعامل مع النصوص في مختلف السياقات[١].

الخلاصة:

رغم أن شوقي ضيف قد قدم مقترحات مهمة لتحسين تدريس النحو العربي وتبسيطه، إلا أن حذف بعض القواعد النحوية قد يضر بفهم المتعلمين العميق للغة. إن القواعد النحوية ليست مجرد قوانين جامدة، بل هي أداة لفهم معاني اللغة في جميع مستوياتها، من الأدب إلى اللغة اليومية. ومن هنا، يمكن القول إن التوازن بين

(١) ينظر: الحسن، محمود، مقامات الحريري والدراسات اللغوية، ج٤، ص٧٨٧.

التيسير والتقليد هو الأنسب في تطوير القواعد النحوية دون فقدان جوهر اللغة العربية وتنوعها البلاغي.

ثالثاً: حول الإعراب وصحة النطق

تطرح رؤية شوقي ضيف في تبسيط النحو العربي قضية محورية تتعلق بعلاقة الإعراب بصحة النطق، إذ يرى أن الإعراب يجب أن يقتصر على الكلمات التي تؤثر في صحة النطق، بينما لا جدوى من إعراب غيرها. وقد بنى موقفه على إلغاء إعراب بعض الأدوات والصيغ النحوية مثل "أن" و"كأن" المخففتين، وصيغة "لا سيما"، وأسماء الشرط، وبعض أدوات الاستثناء، و"كم" الاستفهامية والخبرية. ويبرر ذلك بأن إعراب هذه الكلمات لا يؤثر على صحة النطق، مما يجعله عبئًا لا ضرورة له على المتعلمين[1].

نقد الرؤية وتحليلها:

١. اختزال وظيفة الإعراب في ضبط النطق

يرتكز نقد هذه الرؤية على أن الإعراب ليس مجرد وسيلة لضبط النطق، بل هو أداة أساسية لفهم العلاقات النحوية داخل الجملة، وهو ما ذهب إليه النحاة الكبار كابن جني الذي يرى أن النحو "أداة لفهم المعاني قبل أن يكون وسيلة لضبط النطق".[2] فالإعراب يُستخدم لتحليل الجملة وإظهار وظائف الكلمات فيها، وليس فقط لتوجيه النطق الصحيح. ولو كان الأمر مقتصراً على النطق، لما احتاج العرب إلى تقعيد النحو أصلًا، لأنهم كانوا ينطقون بلغتهم بطلاقة دون الحاجة إلى قواعد مكتوبة.

التبعات السلبية لإلغاء الإعراب في بعض الصيغ

إذا سلمنا مع شوقي ضيف بأن الإعراب يجب أن يقتصر على ما يؤثر في صحة النطق، فهذا يقودنا إلى إلغاء إعراب الأسماء المبنية والمقصورة والمنقوصة، لأنها لا

(١) ضيف، شوقي(٢٠١٣).تجديد النحو، ص٢٧.

(٢) ابن جني، سر صناعة الاعراب، ص٢٥.

تتغير حركتها في الحالات الإعرابية المختلفة، وهذا من شأنه أن يخلخل بنية النحو ويؤدي إلى ضعف القدرة على تحليل التراكيب اللغوية، كما أشار الدكتور أمين عبد الله سالم بقوله: "إلغاء الإعراب لا يعني تسهيل النحو، بل هو تفريغه من محتواه التحليلي".(١)

٣. أهمية الإعراب في التفسير الدلالي

الإعراب ليس مجرد علامات تضاف إلى أواخر الكلمات، بل هو وسيلة لفهم المعنى، فمثلًا في قولنا:

- رأيتُ الطالبَ المجتهدَ (المجتهدَ صفة منصوبة)
- رأيتُ الطالبَ المجتهدُ أبوه في البيت (المجتهدُ مبتدأ مؤخر مرفوع)

في الجملة الثانية، يتغير المعنى تمامًا بمجرد تغير الإعراب، مما يثبت أن الإعراب ضروري لفهم الجملة وليس فقط للنطق.

٤. التيسير لا يكون بإلغاء الإعراب، بل بتبسيطه

بدلًا من إلغاء إعراب أدوات مثل "كم" أو أسماء الشرط، كان الأجدر بشوقي ضيف أن يقترح طريقة مبسطة لإعرابها دون إلغائها. وقد أشار الدكتور محمد عيد إلى ذلك بقوله: "الإعراب مهارة تحليلية، وليس مجرد أداة صوتية، والتيسير لا يكون بالإلغاء بل بتقديم بدائل منهجية مبسطة"(٢).

إن رؤية شوقي ضيف في جعل الإعراب وسيلة لصحة النطق فقط تبدو قاصرة لأنها تختزل وظيفة النحو في جانب واحد، في حين أن الإعراب أداة تحليلية تُظهر العلاقات النحوية وتساعد في فهم التراكيب. وإذا كان هناك حاجة لتيسير النحو، فيجب أن يكون ذلك عبر تبسيط الشروح وإزالة التعقيد لا عبر إلغاء الإعراب. ومن

(١) السرمري، يوسف بن محمد، اللؤلؤة في علم العربية وشرحها، ص٥٤.
(٢) عيد، محمد، دراسة معاصرة في القضايا اللغوية والادبية، ص٢١.

ثم، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في تقليص الإعراب، بل في جعله أداة تعليمية فعالة تسهم في تطوير فهم الطلاب لقواعد العربية بطريقة سلسة ومتزنة.

رابعاً: حول اضافة جدول تصريف الافعال:

سعى شوقي ضيف إلى تجديد عرض القواعد النحوية وجعلها أكثر وضوحًا وسهولة للفهم، ومن أبرز ما قدمه في هذا السياق إدخال جداول لتصريف الأفعال مع الضمائر المتصلة، وهو أمر لم يكن معهودًا عند النحاة القدماء الذين ركّزوا غالبًا على تصريف الأفعال مع الضمائر المنفصلة، بينما اكتفوا في الضمائر المتصلة ببعض الأمثلة دون وضعها في جداول شاملة. وقد أتبع شوقي ضيف هذه الجداول بتعليقات توضّح مختلف التغييرات الحاصلة في الفعل عند تصريفه، مما يسهم في تذليل الصعوبات التي تواجه المتعلم أثناء دراسة النحو[1].

لكن عند النظر في هذه الإضافة، يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم: هل يمثل إدراج الجداول ابتكارًا حقيقيًا في النحو، أم أنه مجرد إعادة تنظيم للمادة التقليدية؟ لا شك أن هذه الجداول تسهل عملية التعلم، خاصة للمبتدئين، إذ تقدم التصريفات بشكل منظم يجعل استيعابها أسرع. غير أن هذه الإضافة لا تمثل، من حيث المحتوى العلمي، جديدًا في دراسة تصريف الأفعال، بل تعيد ترتيب المعلومات النحوية بأسلوب أكثر وضوحًا. وهذا يطرح إشكالية أعمق حول مفهوم التجديد في النحو: هل الإبداع يكمن في إيجاد قواعد جديدة أم في إعادة تقديم القواعد القديمة بطريقة أكثر تيسيرًا؟

إن التيسير الذي قدمه شوقي ضيف يحمل قيمة تربوية لا يمكن إنكارها، لكنه في الوقت نفسه قد يُفهم على أنه اختزال للنحو في قوالب جاهزة، مما قد يؤدي إلى اعتماد المتعلم على الحفظ دون أن يطور مهاراته في الاستنتاج والتحليل. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الإضافة تظل أفضل من الحذف الذي قد يخلّ بالنظام النحوي ويفقده دقته وثراءه. فبدلًا من إلغاء بعض القواعد لتبسيط النحو، قام شوقي ضيف بجمع المباحث المتفرقة في جداول منظمة، مما يساعد المتعلم على استيعابها

(١) ينظر: ضيف، تجديد النحو، ص٨٢.

بسهولة دون المساس بجوهر المادة النحوية[1].

وعليه، فإن تجديد شوقي ضيف في تصريف الأفعال لا يكمن في تقديم مادة نحوية جديدة، وإنما في إعادة هيكلتها بطريقة أكثر تنظيماً، وهي خطوة تُحسب له من حيث التيسير والتوضيح. لكن السؤال الذي يظل مطروحًا هو: هل يحتاج النحو العربي اليوم إلى إعادة ترتيب القواعد فقط، أم إلى تطوير رؤى جديدة تتجاوز التلقين التقليدي وتعتمد على تحليل لغوي حديث يسهم في فهم أعمق للغة العربية؟

خامساً: حول إلغاء الإعرابين المحلي والتقديري:

موضوع "إلغاء الإعرابين: المحلي والتقديري"، وهو مبدأ يقوم على الاستغناء عن تقدير الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات والجمل المبنية. يوضح الجدول الوارد في الصورة عدة حالات يتم فيها هذا الإلغاء:

١. الأسماء المنقوصة والمقصورة: لا يُظهر فيها الإعراب بالحركات، بل يُكتفى بالقول إنها في محل رفع أو نصب أو جر.

٢. الأسماء المبنية: يُعامل إعرابها بنفس الطريقة، حيث لا تظهر الحركات الإعرابية على أواخرها.

٣. الجمل التي لها محل من الإعراب: يُشار فقط إلى وظيفتها الإعرابية (مثل كونها خبرًا أو صفة أو حالًا) دون الحاجة إلى إظهار العلامات الإعرابية.

٤. متعلق الجار والمجرور والظرف: يتم الاستغناء عنه كليًا في الإعراب.

٥. "أن" المضارعية التي تنصب الفعل المضارع: يتم تجاهلها في بعض الدراسات الحديثة.

٦. علامات الإعراب الأصلية والفرعية: يُذكر أنها كلها أصلية[2].

(١) ينظر: عيد، محمد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص٢٢.

(٢) ينظر:ضيف، تجديد النحو، ص٢٤.

المبدأ العام لإلغاء الإعرابين المحلي والتقديري يهدف إلى التبسيط، لكنه يطرح إشكالات من حيث الدقة النحوية. فعلى الرغم من أن كثيراً من الأسماء والجمل لا تحتاج إلى علامات ظاهرة، إلا أن تجاهلها تمامًا قد يؤدي إلى غموض في بعض التراكيب.

- إيجابيات الطرح: التخفيف من التعقيدات النحوية، وتقليل الحاجة إلى تقدير الحركات الإعرابية التي قد تكون غير محسوسة في النطق.
- سلبياته: هذا النهج قد يؤدي إلى نقص في الفهم العميق لتركيب الجملة العربية، حيث إن التقدير أحيانًا يكون ضروريًا لتمييز المعاني الدقيقة.
- المبالغة في التبسيط: تجاهل بعض القواعد مثل متعلقات الجار والمجرور والظرف أو أدوات النصب قد يضر بالفهم الصحيح، خاصة لدى دارسي النحو المتقدمين.

خلاصة القول ان إلغاء الإعراب المحلي والتقديري قد يكون مفيداً في بعض السياقات التعليمية، لكنه لا يمكن أن يكون قاعدة عامة، حيث إن اللغة تحتاج إلى دقة في تحليل التراكيب. ينبغي أن يكون التبسيط متوازنًا بحيث لا يؤدي إلى فقدان القواعد المهمة التي تميز اللغة العربية عن غيرها.

سادساً: رأيه في نظرية العامل

يرى شوقي ضيف أن التجديد النحوي يقتضي التخلص من نظرية العامل، معتبراً أنها السبب الرئيسي في تعقيد النحو العربي وإثقاله بقيود غير مبررة. فهو يرى أن هذه النظرية ليست سوى افتراض عقلي لا يستند إلى حقيقة لغوية، إذ أن المتكلم هو الذي يتحكم في تشكيل الكلمات وفقًا لمعانيه الخاصة، وليس بفعل عوامل نحوية متخيلة كما زعم النحاة القدامى. ويؤكد ضيف أن الجدالات الطويلة بين المدارس النحوية حول العوامل لا تعدو كونها ترفًا فكريًا لا يخدم اللغة، بل يزيدها تعقيداً، لذا يدعو إلى إلغاء هذه التصورات التقليدية وحذف الشروط المرتبطة بالعوامل، التي يرى أنها تعيق فهم اللغة بدلًا من أن تيسره.

ومن خلال هذا الطرح، يتبنى ضيف رؤية قريبة من اللسانيات الوصفية الحديثة، حيث يطالب بأن يقتصر دور النحوي على رصد الظواهر اللغوية كما هي، دون فرض قواعد مسبقة عليها أو افتراض صيغ غير مستخدمة في الاستعمال الفعلي. ويرى أن النحاة التقليديين انشغلوا بالتنظير المجرد بدلًا من دراسة اللغة كما تُنطق وتُكتب، مما أدى إلى تراكم تعقيدات لا حاجة إليها[1].

لكن هذا الطرح، رغم جرأته، يثير إشكالات عديدة؛ فمن ناحية، قد يكون صحيحًا أن نظرية العامل ليست سوى تفسير نظري للظواهر النحوية، لكنها كانت وسيلة النحاة في ضبط اللغة واستنباط قواعدها. كما أن التخلي عن هذه النظرية دون تقديم بديل متكامل قد يؤدي إلى تفكيك المنظومة النحوية، بدلًا من تبسيطها. وهنا يبدو موقف شوقي ضيف متأثرًا بالموجة الوصفية الحديثة، دون أن يأخذ بعين الاعتبار أن النحو ليس مجرد انعكاس للواقع اللغوي، بل هو نظام يهدف إلى توحيد الفهم اللغوي وتقنينه، مما يجعل الدعوة إلى إلغاء العامل بالكامل طرحًا إشكاليًا يحتاج إلى مراجعة نقدية أعمق.

المبحث الثاني

التيسير اللغوي

التيسير من الناحية اللغوية والاصطلاحية:

• التيسير في اللغة: هو مصدر الفعل "يسر"، ويعني اللين والسلاسة، ويُستخدم هذا المعنى في الإنسان أو الفرس على حد سواء ، وقد ورد في الحديث النبوي الشريف: "يسروا ولا تعسروا"[2]، وهو دعوة لتسهيل الأمور وعدم تعقيدها. كما يمكن القول بأن"تيسر لفلان الخروج" يعني أن الخروج أصبح ميسرًا وسهلًا له، وياسر القوم أي أخذ بهم يمنة، والميسرة تعني السعة والغنى، وياسرهُ ساهلهُ وقد ورد ذلك في مقاييس اللغة: يسر: الياء والراء أصلان حيث يدل أحدهما على انفتاح

(١) ينظر: القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، ص٢٦.

(٢) ينظر: ابن منظور،ج٢، ص٥٨٦.

الشيء، ويدل الآخر على عضو من الأعضاء، نقول: رجل يسر: أي حسن الانقياد واليسر تعني ضد العسر، والسيرات تعني القوائم الخفاف[1].

•التيسير في اصطلاح النحو: في هذا السياق، يشير التيسير إلى تبسيط وتسهيل قواعد النحو العربي ليتمكن الدارس من فهمها وتطبيقها بسهولة. على الرغم من أن المفهوم يختلف من نحوي لآخر، إلا أن الهدف المشترك يبقى واحدًا: تسهيل دراسة النحو وجعلها أكثر وضوحًا وأقل تعقيدًا، خلاصة القول أن التيسير في النحو يعني تسهيل تعلم قواعده، ليصبح من السهل على الدارسين فهمه وتطبيقه دون صعوبة.[2]

وقد تصدر هذا المصطلح العديد من المؤلفات النحوية عنوانا لها، سنذكر البعض منها:

- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثا د. شوقي ضيف.
- نحو التيسير د. أحمد عبد الستار الجواري
- في سبيل تيسير العربية وتحديثها د. حنا الترزي.
- النحو العربي مذاهبه وتيسيره .د. مجهد جيجان الدليمي وآخرون.
- محاولات التيسير النحوي الحديثة د. حسن منديل العكيلي
- التيسير في النحو" - أحمد زكي يمان
- الشرح الميسر في النحو" - محمد محيي الدين عبدالحميد
- التيسير النحوي" - عبد القادر الفاسي الفهري

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، ج٦، ص١٥٥-١٥٦.

(٢) ينظر: بسندي، خالد عبد الكريم، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي المصطلح والمنهج نقد ورؤية، ص٣٥.

فمصطلح التجديد والتيسير من أكثر المصطلحات تداولا في المؤلفات النحوية الحديثة، فجميع المصطلحات، التي ترافقها لإصلاح الإحياء، والتبسيط فهي تصب في نفس مجراه تهدف إليه، فكان هذا المصطلح عنوانا للكثير من الاطاريح والرسائل الجامعية وكذلك في الندوات والمقالات العلمية[1].

مفهوم التيسير عند القدامى:

عند القدماء، لم يكن مصطلح "التيسير" والمفاهيم المرتبطة بهمتداولًا بصيغته الحالية، لكنهم كانوا على دراية تامة بمشكلة تعقيد النحو والحاجة إلى تسهيله. ويتجلى ذلك بوضوح في كثرة مؤلفاتهم التي تناولت هذا الجانب، حيث وضعوا العديد من مختصرات، المتون، والحواشي بهدف تبسيط القواعد النحوية وتيسير فهمها،[2] ومن أمثلتها

- الموجز في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ).
- مختصر في النحو لعلي بن أحمد الكسائي (ت ١٨٩هـ)

دواعي التيسير النحوي عند المحدثين:

١. مخالفة اللغة الأدبية الموحدة واختلاف اللهجات المحلية: اجتياح اللهجات المحلية التي كانت تتحدث بها القبائل في حياتها اليومية، وهو ما أدى إلى تباين اللغة المستخدمة في المجتمعات المختلفة، مما دفع إلى الحاجة لتيسير النحو ليتماشى مع التنوع اللغوي ويسهم في تسهيل التواصل[3].

٢. اختلاف المصطلحات بين المدارس النحوية: عاش المصطلح النحوي فترة من الصراع والاختلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية. فقد أدت هذه الخصومة إلى اختيار كل مدرسة مصطلحات خاصة بها، مما أثر في تفسير

(١) الصاري، محمد، تيسير النحو ترف ام ضرورة، ص٥٨.
(٢) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١٥.
(٣) العزاوي، نعمة رحيم، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص١٨.

قواعد النحو. على سبيل المثال، كان البدل عند البصريين يقابله مصطلحات مثل الترجمة والتبيين والتكرير عند الكوفيين. كما أن مصطلح "التمييز" عند البصريين كان يقابله "التفسير" لدى الكوفيين، وهو الأمر الذي دفع بعض المحدثين إلى تبني أسلوب التيسير لتوحيد المصطلحات وجعلها أكثر توافقًا مع الواقع اللغوي المعاصر(١).

في هذا السياق، يشير أنيس فريحة إلى أن العديد من مصطلحات النحو العربي تعتبر غامضة، حيث إن الفجوة بين معانيها الأصلية وما ترمز إليه في هذا العلم كبيرة جدًا. وهذا يشكل صعوبة فهمها لدى العديد من الطلاب. ومن الأمثلة على ذلك مصطلحات مثل "المسند" والمسند إليه"، و"ممنوع من الصرف"، و"صلة العائد"، و"لا محل له من الإعراب"، وغيرها من المصطلحات التي قد تثير الالتباس وتحتاج إلى توضيح لتسهيل فهمها(٢).

٣. لجأ النحويون في بعض الأحيان إلى التكهن في تحديد أصول بعض الألفاظ، حيث قاموا بإجراء دراسات نحوية تعتمد على افتراضات لا تستند إلى أدلة قاطعة. على سبيل المثال، اختلفوا في تفسير كلمة "اللهم"، وكذلك في فهم "اسم" وأصول بعض الضمائر مثل "لات" و"إذن" و"لن"، وغيرها من الكلمات التي تم تفسيرها بطرق غير دقيقة. ومع تطور الدراسة النحوية الحديثة، تم الكشف عن حقيقة هذه الكلمات وتوضيح التأويلات غير الصحيحة التي كانت سائدة في السابق(٣).

٤. المبالغة في نظرية العامل كانت من أبرز السمات التي تميزت بها الدراسات النحوية القديمة، حيث أُفردت كتب كاملة لهذه النظرية مثل "كتاب العوامل" و"مختصرة" لأبي علي الفارسي، و"العوامل المائة" لعبد القاهر

(١) القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص١٦٢-١٦٣-١٦٤.

(٢) ينظر: فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، ص١٦٧.

(٣) جيجان، مجهد وآخرون، النحو العربي مذاهبه وتيسيره، ص٢١٣.

الجرجاني. وقد جعل النحويون هذه النظرية حاكمة للغة، بحيث تصوروا أن عوامل الإعراب تعدّ كائنات فاعلة ومؤثرة في تركيب الجمل. وقد تم تطبيق أحكام خاصة لهذه العوامل، مما أضاف تعقيداً إلى دراسة النحو وجعلها في بعض الأحيان أكثر فلسفية من كونها عملية[1].

٥. التفلسف في العلل النحوية أدى إلى مبالغة في تعددها وغيرها عن صورتها الأصلية التي كانت عليها في القرون الثلاثة الأولى. فقد تم إضافة علل وتعليلات بعيدة عن الواقع اللغوي للعربية، مما جعل العديد من هذه العلل تبدو غريبة أو غير واقعية. نتيجة لذلك، تضخمت كتب النحو وتعقدت بشكل مفرط، مما أدى إلى تعقيد فهم القواعد النحوية وجعلها أكثر صعوبة من الناحية التطبيقية[2].

محمد عيد:

محمد بن فرج بن جبر عيد، من مواليد ٨ يونيو ١٩٣٢ في كفر حجازي، مركز الشهداء، محافظة المنوفية. حفظ القرآن الكريم وأكمل تعليمه الأزهري في شبين الكوم، ثم التحق بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، حيث حصل على البكالوريوس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية عام ١٩٥٨، وكان من أوائل دفعته.

نال درجة الماجستير عام ١٩٦٤ عن بحثه في أصول النحو العربي، ثم الدكتوراه عام ١٩٦٨ عن دراسته لمفهوم الصواب والخطأ بين النحاة واللغويين المحدثين، بإشراف الدكتور تمام حسان، الذي كان له دور بارز في توجيهه نحو المناهج اللغوية الحديثة. تميزت أبحاثه بالسعي إلى تجديد التراث النحوي عبر الاستفادة من علم اللغة الحديث[3].

(١) ينظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ص٣٢.

(٢) ينظر: المبارك، مازن، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص١٥٥.

(٣) ينظر: نقلا عن مهاتفة من د. أحمد كشك بتاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٥ محمد عيد وجهوده اللغوية، خالد خليل هويدي ومهاتفة د. كمال سعد أستاذ النحو والصرف في جامعة القاهرة بتاريخ ١٣/٣/٢٠٢٤.

أبرز جهوده في اللغة:

استثمر د. محمد عيد مقولات علم اللغة الحديث في دراسته للأصول النحوية، حيث رأى أن هذه المقولات أسهمت في تطوير منهج البحث اللغوي العربي، وأضفت عليه طابعًا تجديديًا دون الإخلال بجوهره. فقد مكّنته رؤيته من إعادة النظر في الجهود التقليدية، فاستضاءت بالمنهج الحديث، مما ساعد على تصفية المفاهيم وتنقيتها من العوائق التي حالت دون وضوحها. ورغم أن مسيرته في دراسة اللغة لم تكن طويلة، إلا أنها كانت مثمرة، إذ استوعب النحو في مختلف مستوياته وفروعه[1].

وكان هدفه الأساسي من هذا التوظيف، كما صرّح، هو "الكشف عن القيم العلمية النافعة في التراث، وتنقيتها من الشوائب التي تراكمت عليها، حتى تستعيد وضوحها ونقائها".

أما عن مفهومه لأصول النحو، فقد عرّفها بقوله: "هي الأسس التي قام عليها النحو العربي، والتي وجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافاتهم وجدالاتهم، وكانت بمثابة الشرايين التي تمد هذا العلم بالحياة". ومن هذا التعريف يتضح أن الأصول النحوية ليست مجرد قواعد جامدة، بل هي المبادئ الحاكمة التي أسست لعلم النحو، وأثرت في منهج النحاة في التقعيد وإصدار الأحكام، بل وأثرت كذلك في الاختلافات التي نشأت بينهم حول العديد من المسائل النحوية[2].

رأيه في إعادة تنسيق الابواب:

يبدو أن رأي الدكتور محمد عيد حول إعادة تنسيق الأبواب النحوية التي قام بها الدكتور شوقي ضيف ينطوي على قدر من التصلب في التمسك بالمنهج التقليدي، إذ وصفه بأنه مجرد "ضجة ملفقة" لم تحدث تغييرات جوهرية، بل تسببت في اضطراب غير مبرر. لكنه في الوقت ذاته لم ينكر أن شوقي ضيف لم يحذف الأبواب كليًا، بل

(١) ينظر: عيد، محمد، أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص٦.
(٢) عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص٦.

قام بدمج بعضها في أبواب أخرى. وهذا ما يدفعني إلى التساؤل: هل النقد الموجه إلى هذا التغيير يقوم على أساس موضوعي أم أنه مجرد رفض للتجديد لمجرد أنه يخالف المألوف[1].

يرى د. محمد عيد أن شوقي ضيف مارس نوعًا من "التكلف" في دمج الأبواب، مثل نقله "كان وأخواتها" إلى باب الحال، و"كاد وأخواتها" إلى المفعولية، معتبرًا أن ذلك يتناقض مع الاستعمال الشائع عند النحاة. لكنه في المقابل لم يناقش بعمق مدى إمكانية تقبل هذا التصور وفق منطق التيسير النحوي، إذ ربما كان الهدف من هذا النقل إعادة تنظيم النحو بطريقة أكثر انسجامًا مع منطق اللغة المعاصرة[2].

أما فيما يتعلق بـ "التشتت"، فإن الدكتور محمد عيد يرى أن فصل بعض المباحث من أبوابها الأصلية ونقلها إلى أبواب أخرى تسبب في تفتيت الموضوعات وجعلها أقل وضوحًا للدارسين. إلا أن هذا النقد لا يخلو من إشكالية، حيث إن ترتيب الأبواب النحوية عند القدماء ليس مقدسًا، وكان من الممكن إعادة توزيعها بطرق أخرى تحقق الفائدة ذاتها، خاصة أن النحو العربي نفسه مر بتغيرات وإضافات على مر العصور، أما فيما يخص "الاختصار المخل"، فإن اقتصار شوقي ضيف على وجه واحد من الإعراب في بعض الأبواب، كالمخصوص بالمدح والذم والتنازع، قد يكون مفيدًا في تيسير المادة للناشئة، لكنه في الوقت نفسه يُضعف قدرة المتعلم على الإلمام بجميع الجوانب النحوية، مما قد يحدّ من قدرته على التحليل اللغوي العميق[3]. وهنا يظهر تناقض في رأي د. محمد عيد، إذ ينتقد اقتصار شوقي ضيف على وجه واحد في باب التنازع، بينما يرى أن الباب برمته فاسد ولا يستحق الدراسة، فكيف يطالب بالإبقاء على تعددية الآراء في باب لا يعترف به أصلاً!

أما عن "الخطأ"، فإن حذف شوقي ضيف لبعض الأبواب كـ"الميزان الصرفي"

(١) عيد، محمد قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص١٨.

(٢) عيد، محمد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص١٣-١٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ص١٥-١٤.

و"الإعلال والإبدال" بحجة أنها تعقد المادة هو إجراء غير مبرر، إذ أن هذه الأبواب ليست مجرد إضافات نظرية بل هي أساسية في فهم بنية الكلمة العربية وتطورها الصوتي والصرفي. وربما كان من الأجدى بدلاً من الحذف تقديمها بطريقة أكثر وضوحًا، لا إلغاؤها تمامًا، بناءً على ما سبق، أرى أن كلاً من الدكتور محمد عيد والدكتور شوقي ضيف قد تبنّيا رؤى متطرفة في التعامل مع النحو؛ فالأول يرفض أي تغيير بحجة الحفاظ على التقاليد، بينما الثاني يتبنى نهجًا تجديديًا قد يصل أحيانًا إلى الإخلال ببعض الأسس النحوية المهمة. ربما كان الحل الأمثل هو تبني نهج وسط، يحافظ على جوهر النحو مع إعادة ترتيبه بشكل أكثر منطقية دون إغفال أي مبحث جوهري[1].

ثانياً: رأيه في حذف الزوائد النحوية

يرى الدكتور شوقي ضيف أن النحو العربي يحتوي على زوائد تعقّد دراسته وتجعل بعض أبوابه عسيرة الفهم، بحيث لا تكاد تُدرك إلا بعد تكرار الشرح والتوضيح. [2]ومن بين ما عدّه من الزوائد: شروط التعجب واسم التفضيل واسم الفاعل والأدوات العاملة مثل "إذن" و"حتى"، إضافةً إلى حذف بعض أحوال العطف على اسم "إن"، والمفعول معه، والحال مع عاملها وصاحبها، وقواعد كالتطابق بين المبتدأ والخبر، وقواعد النسب والتصغير واسم الآلة، فضلًا عن التخفيف من بعض الأبحاث الصعبة مثل تابع المنادى والعطف على اسم "إن". ويرى ضيف أن هذه الموضوعات يمكن الاستعاضة عنها بالأمثلة المباشرة، إذ إن تعقيدها يشكّل عائقًا أمام تعلم النحو بسهولة[3].

أما الدكتور محمد عيد، فقد بدأ بنقد مفهوم "الزوائد" كما طرحه ضيف، معتبراً

(١) رأيي في هذه المسألة مستند الى المصادر التالية، المخزومي، نقد وتوجيه، ص١٥. عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص٢١-٢٠.

(٢) ينظر: ضيف، تجديد النحو، ص٢٤-٥.

(٣) ينظر: ضيف، تجديد النحو ص٣٤-٤٠.

أن ما وُصف بالزوائد ليس إلا مكوّنات أساسية في النظام النحوي، وأن الصعوبة التي يتحدث عنها ضيف ليست حقيقية بقدر ما هي شعور شخصي. فهو يرى أن المعلمين منذ القدم استطاعوا إيصال هذه القواعد للمتعلمين بدرجات متفاوتة وفقًا لمستوياتهم، مستخدمين التدريبات والنصوص التراثية لفهمها، دون الحاجة إلى حذفها. كما يؤكد أن حذف هذه الأبواب بحجة التيسير هو في الحقيقة مساسٌ بجوهر النحو، لأن النحاة لم يضعوا أي قاعدة عبثًا، بل كان لكل باب نحوي دوره في الحفاظ على سلامة اللغة وفهم بنيتها. وبالتالي، فإن حذف هذه الأبواب سيؤدي إلى اضطراب في البناء النحوي وفقدان القدرة على التمييز بين الظواهر اللغوية، فمثلًا لا يمكن فهم باب التعجب دون الإلمام بشروطه، ولا يُتصور أن يُكتفى بالصيغ دون توضيح آلية اشتقاقها وشروط استخدامها[1].

ومع أن نقد الدكتور محمد عيد لرؤية شوقي ضيف يبدو في مجمله متينًا، إلا أن موقفه لا يخلو من الجمود. فالتيسير في تدريس النحو ليس أمرًا مرفوضًا من حيث المبدأ، بل هو ضرورة لمواكبة متطلبات التعلم الحديثة، شرط ألا يكون التخفيف عشوائيًا أو يؤدي إلى إفقار المادة النحوية. وهنا أجد أن الحل الأمثل يكمن في منهجٍ وسط يجمع بين الحفاظ على جوهر القواعد وتقليل التعقيد دون إلغاء الأبواب النحوية بالكامل. فمثلًا، يمكن تأجيل بعض الموضوعات الصعبة إلى مراحل متقدمة من الدراسة، كما يمكن تبسيط عرضها من خلال الأمثلة قبل الخوض في تفاصيلها الدقيقة. وبذلك، يتحقق التوازن بين الحفاظ على النحو بصورته الأصيلة وتيسيره بما يخدم المتعلمين.

ثالثاً: رأيه حول مسألة الاعراب وصحة النطق

الدكتور محمد عيد أن عنوان "الإعراب أساس صحة النطق" يتضمن تجاوزًا دلاليًا، ويقترح أن العنوان الأدق هو "الإعراب ينبني على صحة النطق"، حيث يؤكد أن الإعراب مهارة لسانية تعتمد على التطبيق السليم لقواعد النحو على

(١) ينظر: عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص٢٨.

الكلام، مما يؤدي إلى نطق صحيح، ثم يأتي الإعراب بعد ذلك بوصفه عملية تفسيرية لهذا النطق الصحيح[1]، ومن خلال هذا الطرح، يتضح أن الدكتور عيد يعتقد أن النطق يسبق الإعراب وليس العكس، بل إنه يذهب إلى القول إن النحو قد يؤدي وظيفته في تحقيق النطق الصحيح دون الحاجة إلى الإعراب الصريح. ويبدو أن هذا الرأي يحمل وجاهة، إذ توجد في اللغة العربية كلمات لا تظهر عليها علامات الإعراب، ومع ذلك تُنطق بشكل صحيح وتؤدي معناها، مثل الأسماء المقصورة والمنقوصة والمبنية.

وقد دعم الدكتور أمين عبد الله هذا الطرح، مشيراً إلى أن رأي الدكتور شوقي ضيف لا يحقق التعجيل المطلوب لمشايعته، إذ إن الإعراب ليس مجرد ضبط للأداء الصوتي والشكل الظاهري للكلمات، وإلا لما كان هناك معنى لإعراب الكلمات المبنية أو غير الظاهرة الإعراب. إضافة إلى ذلك، فإن دراسة النحو لا تتوقف عند مجرد حفظ التراكيب ومعاملتها وكأنها مسكوكات جامدة، بل تتعلق بفهم التحليل التركيبي للجمل والاستفادة منه في القياس اللغوي. فإذا اقتصر النحو على الاستظهار فقط، فإنه سيفقد وظيفته الأساسية وسيتحول إلى مجموعة من القواعد الشكلية التي لا تحقق الفهم العميق للغة[2].

رابعاً: رأيه حول الإضافات والزيادات

يرى الدكتور محمد عيد أن مفهوم "الإضافات والزيادات" الذي استخدمه بعض اللغويين، وخاصة في تجديد النحو، ليس دقيقًا، بل هو مجرد تسمية جديدة لمباحث قديمة نُوقشت باستفاضة في كتب النحو والصرف حتى أصبحت أشبه بمباحث مستهلكة. [3]وينتقد عيد الطريقة التي تم بها إعادة تقديم هذه القضايا تحت مسمى جديد، معتبراً أن تجديد النحو لم يأتِ بجديد، بل قام ببتر هذه المباحث من

(١) ينظر: ضيف، شوقي، تجديد النحو، ص٢٦.

(٢) سالم، امين عبد الله، تجديد النحو ونظرة سواء، ص٩١.

(٣) ينظر: عيد، محمد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص٢٩.

مواضعها الأصلية واختصارها اختصاراً أخلّ بجوهرها. ولذلك، يرى أن العنوان الأدق لهذا الباب هو "مباحث مختارة من أبواب النحو والصرف"، لأنه يعكس طبيعة هذه الموضوعات بشكل أكثر إنصافاً[1].

لكن في المقابل، هناك نقطة مهمة أغفلها الدكتور عيد، وهي الإضافة التي أدخلها الدكتور شوقي ضيف في هذا الباب، والتي لم تكن ضمن المباحث النحوية التقليدية. فقد أضاف ضيف قواعد صوتية أساسية تساعد على النطق السليم، مثل مخارج الحروف، وصفات الحركات، والتشديد، والتنوين، والمد، والإدغام، والإبدال، وأل الشمسية والقمرية، وهمزة الوصل والقطع[2]. وهذه القواعد ليست جزءاً من النحو والصرف، بل هي مباحث صوتية جديدة تُثري الدرس اللغوي، مما يجعل إطلاق مسمى "الإضافات والزيادات" عليها مبرراً إلى حد ما.

ومع ذلك، فإن شوقي ضيف لم يكن موفقًا تمامًا في تصنيف بقية الموضوعات تحت هذا العنوان، خاصة تلك التي تنتمي أصلًا إلى أبواب النحو والصرف. كما أن طريقته في تجميع هذه المباحث في باب مستقل بدلاً من تركها في مواضعها الأصلية قد يكون لها أثر سلبي على المتعلم، إذ يؤدي ذلك إلى تشتيت ذهنه عند دراسة موضوعات مثل التقديم والتأخير أو الذكر والحذف، حيث سيكون من الأسهل عليه استيعابها إذا درست في سياقها الطبيعي ضمن كتب النحو التقليدية.

بناءً على ذلك، فإن محاولة تجديد النحو من خلال إعادة تصنيف هذه المباحث قد تحمل بعض الفوائد، مثل تسهيل الدراسة على الناشئة، لكنها في الوقت نفسه قد تثير إشكالات منهجية تتعلق بدقة التصنيف ومدى تأثيره على فهم المتعلم للغة.

من وجهة نظري كباحثة، أرى أن الإضافات والزيادات في الدراسات النحوية يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة إذا أدّت وظيفة توضيحية وساعدت طلاب العلم على فهم الآراء النحوية بطريقة أكثر سلاسة ويسراً. فالتيسير في النحو ضرورة

(١) ينظر: عيد، محمد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص٢٩.

(٢) ينظر:ضيف، شوقي، تجديد النحو، ص٤٩ وما بعدها.

تعليمية، خاصة للمتعلمين في المراحل الأولى، حيث يحتاجون إلى شروحات مبسطة وأمثلة تطبيقية تعينهم على استيعاب القواعد دون تعقيد.

ومع ذلك، يجب أن تُراعى عدة شروط عند إدخال أي زيادات في هذا المجال، أهمها تجنّب الإطالة المملة التي قد تُثقل على المتعلم بدل أن تيسر له الفهم. كما أن أي إضافة جديدة يجب ألا تكون مجرد اجتهاد بلا أساس، بل ينبغي أن تستند إلى حجج واستدلالات قوية تجعلها مقبولة لدى الدارسين، خاصة إذا كانت تخالف آراء نحوية قديمة مستقرة. فلا يكفي أن يتم طرح رأي جديد لمجرد التغيير، بل يجب أن يكون مدعومًا بأدلة مقنعة يمكنها أن تنافس ما تعلّمه الطالب سابقًا وتُثري معرفته بدل أن تُربكه.

لذلك، فإن التحديث في النحو ينبغي أن يكون عملية متوازنة، بحيث يحقق الوضوح والتيسير دون أن يؤدي إلى فوضى في القواعد أو استبدال آراء قديمة برؤى غير مدعومة علميًا. وبهذا الشكل، يمكن أن تكون الإضافات وسيلة لتطوير الدرس النحوي، لا مجرد إعادة تصنيف أو تغيير شكلي قد لا يخدم المتعلم بالشكل المطلوب.

خامساً: رأيه حول إلغاء الإعرابين المحلي والتقديري

يستهل د. محمد عيد تقييمه لمسألة إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي بالتأكيد على أن هذا الطرح لا يمثل تجديدًا، بل هو مجرد خلط بين المفاهيم، وإهمال لجوانب أساسية، بالإضافة إلى تبني آراء ضعيفة[1].

١- الخلط بين الأسماء المعتلة والمبنية

٢- يشير د. محمد عيد إلى أن منبع الخلط في هذا الطرح هو جعل ما يجري على الأسماء المعتلة ينطبق أيضًا على الأسماء المبنية، بينما يرى أن النحاة كانوا مصيبين في فصل هذين البابين نظراً لخصوصية كل منهما. ولإثبات ذلك، يقارن بين خصائص الأسماء المعتلة والمبنية:

(١) ينظر: عيد، محمد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية. ص٢٣.

- الأسماء المعتلة يمكن جمعها وتثنيتها، وعند التثنية أو الجمع تعود حروف العلة إلى أصولها، بخلاف الأسماء المبنية.
- بعض الأسماء المعتلة تظهر عليها علامات الإعراب، مثل الاسم المنقوص في حالة النصب، بينما الأسماء المبنية لا تتبع هذا النمط.
- الأسماء المعتلة تمتلك جذوراً لغوية يُمكن البحث عنها في المعاجم، وهو ما لا ينطبق على الأسماء المبنية[1].

يرى د. محمد عيد أن هذا التمايز يبرر النهج التقليدي للنحاة في إبقاء الفصل بين الأسماء المعتلة والمبنية، كما أنه يعتبر أن تبني رأي د. شوقي ضيف في هذه المسألة يُفضي إلى تضييع هذه الفروق المهمة.

يتفق الكاتب مع د. محمد عيد في أهمية التفريق بين النوعين نظراً لاختلاف خصائصهما، لكنه يرى أن التعليل النحوي للإعراب التقديري ليس بالأمر العسير على المتعلمين إلى الحد الذي يستدعي إلغاؤه. بل يمكن تبسيطه لهم من خلال الشرح التدريجي والتوضيح بالممارسات الصوتية، كما يحدث عند تعليم الأطفال نطق الحروف والحركات. فبدلًا من إلغاء التعليل، يمكن استخدام وسائل تعليمية تساعد في استيعابه.

٢. إلغاء المحل الإعرابي للجمل

يعارض د. محمد عيد اقتراح د. شوقي ضيف بالاكتفاء بتحديد الوظيفة النحوية (مثل الفاعل أو المفعول به) دون الإشارة إلى المحل الإعرابي للجملة (مثل الرفع، النصب، الجر، أو الجزم). ويرى أن فكرة المحل الإعرابي لم تكن عشوائية عند النحاة، بل لها أساس منطقي، حيث تعكس موقع الجملة فيما لو كان مفرداً معرباً[2].

(١) ينظر: عيد، محمد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص٢٤.

(٢) ينظر: عيد، محمد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص٢٤.

يلاحظ الكاتب تناقضًا في موقف د. شوقي ضيف؛ ففي إعراب المفردات يتمسك بالمحل الإعرابي، بينما يستغني عنه عند إعراب الجمل، رغم أن الجمل التي لها محل من الإعراب تحل محل المفردات في السياق النحوي. لذلك، يرى الكاتب أن إبقاء المحل الإعرابي للجمل ضروري، وأن الصعوبة التي قد يواجهها المتعلمون في هذا الجانب ليست ناتجة عن مفهوم المحل نفسه، بل عن فهم الوظيفة النحوية. وبالتالي، بمجرد فهم الوظيفة، يصبح تحديد المحل أمرًا يسيرًا.

٣. تبني القول الضعيف بشأن متعلّق الجار والمجرور

يرى د. محمد عيد أن د. شوقي ضيف اختار رأيًا ضعيفًا حينما رفض فكرة الإضمار في خبر شبه الجملة، متبنيًا رأي ابن السراج بأن الخبر إذا كان شبه جملة لا يحتاج إلى متعلَّق، وأنه مستقل بذاته. في المقابل، يشدد د. محمد عيد على أن الرأي المشهور والمعتمد عند النحاة هو الإضمار، حيث إنه يحقق اطراد القواعد النحوية.

اتفق مع د. محمد عيد في أهمية الإضمار للحفاظ على وضوح المعنى، واستشهد برأي د. فاضل السامرائي الذي يوضح أن المعنى في الجمل مثل "زيد في الدار" لا يكتمل إلا بوجود تقدير مثل "موجود"، وإلا فسيظل المعنى غامضًا[(١)]. ومع ذلك، نلاحظ تناقضًا في موقف د. محمد عيد نفسه؛ حيث إنه في كتابيه "النحو المصفى" و"نحو الألفية" يرجح رأي ابن السراج ويعتبره رأيًا مهمًا يُغني عن التقدير،[(٢)] بينما في سياق نقده لد. شوقي ضيف، يعود ليؤيد موقف النحاة التقليدي في ضرورة الإضمار. كما أن موقفه من إضمار "أن" بعد الواو والفاء يعكس تناقضًا آخر، حيث ينتصر لرأي النحاة في بعض المواضع، بينما يرفضه في مواضع أخرى[(٣)].

يتضح من هذا النقاش أن د. محمد عيد قدم نقدًا قويًا لبعض آراء د. شوقي ضيف، خصوصًا فيما يتعلق بتمييز الأسماء المعتلة والمبنية، والحفاظ على المحل

(١) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، ص١٠٩.

(٢) عيد، محمد، النحو المصفى، ص٧٨.

(٣) ينظر: عيد، محمد، نحو الالفية، ص١٦٩.

الإعرابي للجمل، وأهمية الإضمار في شبه الجملة. ومع ذلك، فإن موقفه يتسم ببعض التناقضات، حيث نجده في بعض كتبه يتبنى ما يرفضه في سياقات أخرى. لذا، فإن معالجة قضايا التيسير في النحو العربي يجب أن تتم برؤية أكثر انسجاماً، بحيث تراعي تيسير الفهم للمتعلمين دون الإخلال بالمنظومة النحوية القائمة.

سادساً: رأيه حول نظرية العامل

تعد نظرية العامل من الركائز الأساسية في النحو العربي، فهي الإطار الذي يضبط العلاقات النحوية بين الكلمات داخل الجملة، ويوضح سبب تغيّر حركات الإعراب وفقًا لمواضعها ووظائفها. ومع ذلك، نجد أن الدكتور محمد عيد قد اتخذ موقفًا نقديًا من هذه النظرية، معتبرًا أن البحث في العامل مجرد "فلسفة ذهنية" لا تضيف جديدًا إلى دراسة اللغة[1]. لكن من وجهة نظري كباحثة، فإن رفضه لهذه النظرية قد يؤدي إلى زعزعة البنية النحوية للغة العربية وإضعاف قواعدها المنهجية، وهو ما سأوضحه من خلال تحليل بعض الجوانب الأساسية في نقده.

١. أهمية العامل في تفسير الظواهر النحوية

إن العامل ليس مجرد تصور ذهني أو فرضية نظرية، بل هو أداة أساسية لفهم كيفية ترابط الكلمات داخل الجملة. فعندما نقول: جاء محمدٌ، فإننا ندرك أن "جاء" هو العامل في رفع "محمد"، وعندما نقول: رأيت محمداً، فإننا ندرك أن "رأيت" هو العامل في نصب "محمد". فبدون مفهوم العامل، لن يكون هناك تفسير منطقي لهذا التغير في الإعراب، مما يجعل دراسة النحو تفتقر إلى الاتساق والوضوح.

٢. العامل والمفعول معه

يرى محمد عيد أن البحث في العامل الذي ينصب المفعول معه هو جدل غير ضروري، وأن المهم فقط هو ثبوت النصب لهذا الاسم في اللغة[2]. لكن هذا الرأي

(١) ينظر عيد، محمد، نحو الالفية، ص٤١٣.

(٢) ينظر عيد، محمد، نحو الالفية، ص٤١٥.

يغفل حقيقة أن تحديد العامل هو الذي يوضح لنا لماذا جاء المفعول معه منصوبًا في سياقات معينة دون غيرها. فعلى سبيل المثال، لا يمكننا القول: استوى الماء والخشبة بدون الواو، لأن الفعل "استوى" لا يتعدى بنفسه، وهنا يأتي دور العامل لتفسير لماذا ارتبط الاسم بالواو وجاء منصوبًا. وبالتالي، فإن إلغاء فكرة العامل يجعل دراسة هذه الظاهرة غير مكتملة.

٣. العامل في التوابع

يؤكد النحويون القدامى أن التوابع مثل النعت والتوكيد وعطف البيان تتبع ما قبلها في الإعراب لعامل مشترك، وهو نفسه العامل في المتبوع[١]. لكن رفض محمد عيد لهذا المبدأ يجعل التبعية النحوية أمرًا غير مبرر، وكأن الكلمات تتبع بعضها عشوائيًا دون قاعدة تحكمها. فكيف يمكن تفسير كون التابع يأخذ إعراب المتبوع إذا لم يكن هناك عامل يفرض هذه العلاقة؟ إن حذف فكرة العامل هنا سيؤدي إلى غموض في تفسير هذه القاعدة النحوية المهمة.

٤. العامل في جر المضاف إليه

من بين القضايا التي رفض فيها محمد عيد البحث عن العامل، مسألة جر المضاف إليه. لكنه لم يطرح بديلاً واضحًا لتفسير سبب مجيء المضاف إليه مجرورًا. فالنحويون القدامى رأوا أن هناك ثلاثة تفسيرات للعامل في الجر: إما أن يكون المضاف نفسه، أو الإضافة، أو حرف جر مقدر. وهذا التنوع في الآراء يدل على عمق البحث النحوي في هذه القضية،[٢] وليس مجرد جدل فلسفي كما وصفه عيد. فلو ألغينا فكرة العامل تمامًا، فلن يكون لدينا تفسير نحوي منطقي لاستمرار هذه الظاهرة عبر تاريخ العربية.

(١) ينظر: ابن سراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج٢، ص١٩.

(٢) ينظر: سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، ١/ ٤١٩، وابن عقيل، بهاء الدين(١٩٨٠). المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٢٩ والانصاري، يوسف بن أحمد بن هشام اوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٣/ ٤٨.

٤. خطورة إلغاء مفهوم العامل على دراسة النحو

لو افترضنا جدلًا أننا أخذنا برأي محمد عيد وألغينا البحث عن العامل، فماذا ستكون النتيجة؟ ستصبح اللغة العربية مفتقرة إلى نظام دقيق يحكم تغيّر الإعراب، وستتحول دراسة النحو إلى مجرد حفظ لأنماط إعرابية دون تفسير. في المقابل، نجد أن العلماء القدامى، مثل سيبويه والمبرد وابن مالك، قد بذلوا جهودًا كبيرة في تحليل قواعد اللغة، وكانوا يدركون أهمية العامل في الحفاظ على بنيتها. [1]ولو كان العامل مجرد فكرة زائدة، لما صمدت هذه النظرية طوال قرون ولماذا بقيت معتمدة في جميع كتب النحو إلى يومنا هذا؟

ضرورة التمسك بنظرية العامل

في الختام، أرى أن رأي محمد عيد في رفض نظرية العامل ليس مبنيًا على أساس نحوي متين، بل هو محاولة لتبسيط النحو على حساب دقته. فالعامل ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو ضرورة لفهم العلاقة بين الكلمات وتفسير الحركات الإعرابية. وإلغاء هذه النظرية قد يؤدي إلى زعزعة قواعد النحو وجعل اللغة أكثر غموضًا. لذا، فإن الأخذ بما قرره النحويون القدامى يظل الخيار الأكثر دقة واتساقًا مع طبيعة العربية.

الخاتمة والنتائج:

بعد استعراض آراء كل من شوقي ضيف ومحمد عيد ونقدهما في مسائل تجديد النحو العربي وتيسيره، يتضح أن هناك تباينًا كبيرًا بين الاتجاهين. فقد حاول شوقي ضيف إعادة ترتيب القواعد النحوية وحذف بعض الأبواب وإضافة أخرى، سعيًا للتبسيط، لكنه وقع في إشكالية التداخل والتشابك في المعلومات، مما أدى إلى تعقيد الفهم بدلاً من تسهيله. وفي المقابل، قدم محمد عيد نقدًا لهذه الطروحات، لكنه وقع في بعض التناقضات، إذ رفض بعض آراء التجديد نظريًا لكنه طبقها عمليًا في كتابه النحو المصفى.

(١) ينظر: الانصاري، وليد عاطف، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً، ص١٧٦.

النتائج:

١. إعادة تنسيق الأبواب النحوية:

• رأى شوقي ضيف أن إعادة ترتيب الأبواب يساهم في تبسيط النحو، لكنه لم يأخذ بعين الاعتبار مدى تقبّل المؤسسات التعليمية لهذا التغيير، مما يجعل جدواه العملية محدودة.

• في المقابل، رفض محمد عيد هذا الطرح بشدة، لكنه لم يقدم بديلاً عمليًا، بل اكتفى بالنقد دون اقتراح حلول وسطية.

٢. حذف الزوائد النحوية:

• اقترح شوقي ضيف حذف بعض القواعد التي اعتبرها معقدة، غير أن ذلك أدى إلى فقدان بعض الأسس النحوية المهمة.

• انتقد محمد عيد هذه الفكرة لكنه لم ينكر الحاجة إلى التيسير، مما يعكس تناقضًا في موقفه بين النظرية والتطبيق.

٣. الإعراب وصحة النطق:

• حاول شوقي ضيف تقليص دور الإعراب ليقتصر على تحسين النطق، وهو ما اعتُبر اختزالًا لوظيفته التحليلية المهمة.

• رفض محمد عيد هذا الرأي، لكنه لم يقدم طرحًا جديدًا يتناسب مع متطلبات التعلّم الحديث.

٤. إضافة جداول لتصريف الأفعال:

• رغم أن هذه الإضافة ساعدت في التنظيم، إلا أن جوهر النحو يحتاج إلى أكثر من مجرد إعادة ترتيب، بل إلى رؤى تحليلية جديدة.

٥. إلغاء الإعراب المحلي والتقديري:

• كان لهذا الطرح إيجابيات مثل التخفيف من التعقيد، لكنه قد يؤدي إلى غموض في فهم التراكيب اللغوية، مما يضر بالمستوى المتقدم لدراسة النحو.

٦. إلغاء نظرية العامل:

• يرى شوقي ضيف أن النحو يجب أن يعكس الواقع اللغوي دون فرض قواعد مسبقة، لكنه لم يقدّم بديلاً متكاملاً عن نظرية العامل، مما يجعل الطرح ناقصًا.

• من جهة أخرى، رفض محمد عيد هذا التوجه لكنه في بعض المواضع استخدم نفس الأساليب التي انتقدها، مما أظهر تناقضًا في موقفه.

وجهة النظر البحثية

بناءً على ما سبق، يتضح أن شوقي ضيف لم يقم بتجديد جذري في النحو، بل اقتصر على إعادة ترتيب القواعد وإجراء بعض الحذف والإضافات، مما أدى إلى تشابك المعلومات في ذهن القارئ دون تحقيق الهدف المنشود من التيسير. أما محمد عيد، فقد انتقد هذه الطروحات، لكنه وقع في نفس الإشكاليات عند التطبيق، مما يجعل موقفه غير منسجم تمامًا.

ومن وجهة نظري كباحثة، فإن اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، والتي نشأ النحو العربي لحفظها، تمتد جذورها إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد كان النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم أفصح العرب، مما يدل على أن النحو العربي في جوهره متين ودقيق. لذا، فإن أي محاولات للتيسير يجب أن تكون موجهة للناشئين والمبتدئين دون المساس بالقواعد الجوهرية، كما يمكن تقديم التبسيط للأقسام غير المتخصصة حتى لا يشعروا بصعوبة دراسة اللغة العربية، لكن في الدراسات المتقدمة، ينبغي الحفاظ على العمق النحوي دون اختزال أو حذف جوهري يؤثر على فهم العربية في مستوياتها العليا. بهذا، يمكن القول إن التجديد مطلوب، لكن ضمن إطار يحافظ على هوية النحو العربي دون الإخلال بجوهره أو إضعاف بنيته.

قائمة المصادر والمراجع

١. أبادي، محمد شمس الحق (١٩٩٥). عون المعبود في شرح سنن أبي داود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هنداوي، كلية العلوم العربية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، القصيم.

٣. ابن سراج، أبو بكر محمد بن سهل (١٩٩٦). الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج١٩/٢.

٤. ابن عقيل، بهاء الدين (١٩٨٠). المساعد في تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق.

٥. ابن فارس، أحمد (١٩٧٢). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ج٦.

٦. ابن منظور (د.ت). لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج٢.

٧. الأنصاري، وليد عاطف (٢٠١٤). نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، ط٢، دار الكتاب الثقافي، الأردن.

٨. الأنصاري، يوسف بن أحمد بن هشام (٢٠١٣). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٩. بسندي، خالد عبد الكريم (٢٠٠٨). محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي المصطلح والمنهج نقد ورؤية، مجلة الخطاب الثقافي، العدد ٣، جامعة الملك سعود، الرياض.

١٠. الجيجان، مجهد وآخرون (١٩٦٦). النحو العربي مذاهبه وتيسيره، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر.

١١. الحسن، محمود (د.ت). مقامات الحريري والدراسات اللغوية، مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٢. الراجحي، عبده (١٩٧٥). دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت.

١٣. السامرائي، فاضل صالح (٢٠٠٣). معاني النحو، ط٣، مج٢، شركة العاتك للطباعة والنشر.

١٤. السرمري، يوسف بن محمد (١٩٩٢). اللؤلؤة في علم العربية وشرحها، تحقيق: د. أمين عبد الله سالم، ط١، مطبعة الأمانة، (د.م).

١٥. سالم، أمين عبد الله (١٩٨٦). تجديد النحو ونظرة سواء، مجلة كلية اللغة العربية، العدد السادس، مطبعة الأمانة، المنوفية.

١٦. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٩٨٨). كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٧. الصاري، محمد (٢٠٠١). تيسير النحو ترف أم ضرورة، مجلة الدراسات النحوية، مج٢، العدد٢.

١٨. ضيف، شوقي (٢٠١٣). تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة.

١٩. العزاوي، نعمة رحيم (١٩٩٥). في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

٢٠. العفيق، الأخضر (٢٠١٤). إصلاح العربية، ط١، منشورات الجمل، بيروت، لبنان.

٢١. عيد، محمد (١٩٨٩). قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ط١، عالم الكتاب، القاهرة.

٢٢. عيد، محمد (١٩٨٩). أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط٤، عالم الكتب، القاهرة.

٢٣. عيد، محمد (١٩٩٠). نحو الألفية، مكتبة الشباب، القاهرة.

٢٤. عيد، محمد(٢٠٠٥). النحو المصفى،ط٢، عالم الكتب، القاهرة.

٢٥. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (٢٠٠٣). كتاب العين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦. فريحة، أنيس (١٩٨١). نظريات في اللغة، ط٢، دار الفكر اللبناني، بيروت.

٢٧. القرطبي، ابن مضاء (١٩٤٧). الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة.

٢٨. القوزي، عوض حمد (١٩٨٩). المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط١، شركة الطباعة العربية، السعودية.

٢٩. المبارك، مازن (١٩٧١). النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط١، (د.ن) (د.ت).

٣٠. المخزومي، مهدي (١٩٨٦). في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت.

٣١. مصطفى، إبراهيم (د.ت). إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.